أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر

Impact of subsidy policy on public expenditure in Algeria

د. بوزيدي سعيدة[1]

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

saidabouzidieco@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/12 تاريخ النشر: 2020/03/03

Abstract

In recent years, the policy of support in Algeria has become a major part of social policy and has assumed an important place in the economy. Despite the global crisis experienced by the oil market in mid-2014, the public treasury has allocated huge sums of public expenditure of the increasing GDP from year to year to strengthen The principle of the social state, to meet and care for the least productive groups unable to achieve a level of saving or fragile classes, through the policy support models for most of the basic materials of large consumption (bread, flour, oil, sugar, water, electricity, fuel ...). Thus, purchasing power and economic development are improved by linking the cycle of human growth to long-term economic growth.

Key words: Policy support, targeted support, social policy, fiscal policy, public spending

مقدمة:

تعتبر سياسة الدعم في الجزائر من المواضيع التي نالت حيزا معتبرا من النقاش بسبّب اتساع الطبقات الاجتماعية المحتاجة للإعانة،في وقت تعرف الجزائر انهيار في أسعار البترول منذ سنة 2014 ،وصعوبات مالية تمثلت في عجز خارجي لرصيد ميزان مدفوعاتها وتآكل احتياطات الصرف من جهة، وعجز داخلي في تغطية الموازنة العمومية لتراكم عجز الخزينة العمومية من جهة أخرى، هذا العجز انعكس سلبًا على القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية، وبالتالي على التنمية الاقتصادية، ممّا أظهر تفاوتا بين تلك الطبقات وأدّى إلى زيادة نسبة المحتاجين.

رغم انخفاض الفوائض المالية من العملة الصعبة الذّي تجاوز 178 مليار دولار في 2014 وانتقلّ إلى 97 مليار دولار سنة 2017، أيّ بعجز مالي قدّر بنسبة 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي لينتقل إلى أقل من 45 دولار للبرميل في سنة 2017؛ إلا أن السلطات العمومية ما زالت متمسكة بالسياسة الاجتماعية بدون رجعة من خلال تدعيم الأسعار النهائية للسلع الواسعة الاستهلاك ليصل المبلغ إلى 1760 مليار (أيّ ما يساوي 17 مليار دولار) في سنة 2018مقابل 1630.8 مليار دج لسنة 2017 وذلك بزيادة 8%، وهو ما يعبّر عن الدور المهم التي تلعبه السياسة المالية للدولة في تحقيق النمّو الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسة الإنفاق العام المتزايد من سنة إلى أخرى، بسبّب زيادة الحاجة إلى الموارد المادية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية على ضوء

1 المؤلف المرسل : بوزيدي سعيدة ، saidabouzidieco@gmail.com

ما عرفته الإيرادات البترولية من تناقص مستمر بسبب تدهور الأسعار في السوق العالمية، **كيف يمكن تفسير التناقض الموجود في ارتفاع مخصصات الدعم في ظلّ تراجع الموارد؟**

للإجابة على هذه الإشكالية ننطلق من فرضيتين نحاول اختبارهما وتتمثلان فيما يلي:

- قد يعود تطبيق سياسة الدعم المعتمدة على الإنفاق العمومي إلى سياسة الجباية البترولية المتحصل عليها على مستوى الاقتصاد الجزائري.
- يرتبط نجاح سياسة الدعم بوضع برامج اجتماعية وربطها بالنمّو البشري مع النمّو الاقتصادي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز أثر إصلاحات سياسة الدعم على السياسة المالية، وأهمية تلك الإصلاحات في تحسين المستوى الاجتماعي ومن ثم خلق فرص حقيقية للنمّو الاقتصادي. بحيث يهدف هذا المقال إلى تشخيص واقع إصلاحات سياسة الدعم في الجزائر، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية وحماية الطبقة الهشّة من المجتمع، ومحاولة ربطها بالإنفاق العمومي في ضوء تراجع أسعار النفط وأثرها على التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار العام لسياسة الدعم

نتناول في هذا المحور أسباب ظهور سياسة الدعم واهتمام الدولة بها لاتساع مجالها وزيادة معدل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية التي تسعى لها الدولة لتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية، باعتبارها وظيفة أساسية لها، ثم التطرّق إلى أثر الدعم على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أولا:أسباب ظهور سياسة الدعم:

لعبّت المنظمات التطوعية الدور الريادي في الرعاية الاجتماعية حتى بداية القرن العشرين، و اتسّع نطاق الخدمة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية ممّا أدى إلى ضرورة تدخل الدولة والإهتمام بتقديم دخل مناسب لكلّ مواطن وتوفير مستوى مقبول من الخدمات الاجتماعية المختلفة الأخرى (الصحة، التعليم، تدعيم الأسعار ...الخ) ليصبح للدولة الدور الرئيسي في هذا المجال، ونتج عنها ارتفاع تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية على موازنة الدولة. غير أنّه مع مجيء العولمة ظهرت عدة متغيرات حديثة أسفرت عنها أفكار جديدة في مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي لتقليص الإنفاق الحكومي، وذلك بتسليم الاقتصاد للقطاع الخاص [1] بحيث كانت الدول الصناعية في فترة الحرب العالمية الثانية تخصّص الإنفاق معدل 20% من إجمالي الناتج المحلي الموّجه للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، ليرتفع إلى 47%في التسعينات، فبنفس الفترة نجدُّ الولايات المتحدة الأمريكية زادت نسبة الإنفاق من 9% إلى 34% ومن 10% إلى 69% في السويد ومن 19% إلى 54% في هولندا.[2]

تسعى كلّ الدول إلى تحقيق عدة أهداف عامة من خلال السياسة الاجتماعية كضمان العيش الكريم للمواطن، تصحيح الفوارق في الدخل، التقليل من الفقر والسهر على مراقبة الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ولا يتم تحقيق تلك الأهداف إلاّ بوجود موارد مالية كافية لتمويل البرامج المسطرة من طرف الدولة ضمن إستراتيجية التنمية، وهذا المشكل تواجهه خاصةً الدول التي تعتمد اقتصادياتها على اقتصاد الريع وإنفاقه على السياسة الاجتماعية، لأنّ هذه السياسة مبنّية على مبدأ العدالة وضمان الحماية الاجتماعية.

تتمثل المشكلة التي تواجهها الدولة في كيفية زيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تخصيص مبالغ مالية لتوفير الرفاه الاجتماعي للأفراد في ظل تطور الحياة الاقتصادية والحاجة الاجتماعية ، وتحسينه دون إعاقة النمّو الاقتصادي من خلال تقديمها على شكل: "إعانة عينية أو نقدية أو على نحو آخر دون مقابل، ".[3]لهذا جاءت سياسة الدعم على أساس تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فالأمر يعدُّ ضروريًا وصعبًا في آنٍ واحد من أجل ترشيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتم ذلك إلاّ بتحسين وترقية النتائج الاقتصادية من خلال ربط دائرة النمّو البشري بالنمّو الاقتصادي على المدى البعيد.وكان ألفرد مارشال Alfred Marshall من بين الرواد المميزين في السياسة الاجتماعية، وأول ما حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمار التي تنفق في مجال التعليم، إذ قرّر بأنّ أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر.

ثانيا: أثر الدعم على النشاط الاقتصادي والاجتماعي:

تعتبر الإعانة تكلفة اقتصادية خاصة بالدول النامية التي تشكل عبئا كبيرا عليها، والتي تهدف من خلالها إلى رعاية الفئات الأقل مساهمة في الإنتاج والعاجزة عن تحقيق مستوى من الادخار في وقت تطورت الإعانة وأخذت عدة أشكال تتمثل فيمايلي:[4]

- الخدمات المجانية وشبة المجانية التي تقدمها الدولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والصحة وغيرها...
- توفير التجهيزات والمرافق الأساسية أو المساهمة في إنجازها، مثل: التزويد بالماء الصالح للشرب والربط بشبكة التنوير الريفي ...
- تقديم المساعدات العينية والنقدية المباشرة على غرار المنح الممنوحة لفائدة العائلات المحدودة الدخل والإعانات الظرفية (أعياد دينية).
- دعم بعض المواد الأساسية بتغطية الفارق بين السعر الحقيقي لهذه المواد وسعر البيع العمومي.
- المنافع الاجتماعية المقدمة لمنخرطي و أولى الحقوق بأجهزة الضمان الاجتماعي.

تتدخل السلطات العمومية في منح الإعانات في الحالات التالية :

أ. **فشل السوق:** وهنا يظهر الفرق بين السعر الفعلي والسعر الأمثل اجتماعيًا، ويرجع هذا الاختلاف في السعر لوجود منافسة غير كاملة تؤثر فيه عند اتخاذ القرارات من قبل المنتجين والمستهلكين.[5]

ب . المنافسة غير كاملة: المرتبط بوجود عدد قليل من المؤسسات التي تمارس السيطرة على الأسعار والإنتاج.

المحور الثاني: الإنفاق العمومي في الجزائر

تعتبر المالية العمومية من أهم محددات ميزانية الدولة، معتمدة في ذلك على السياسة المالية المنتهجة بغرض تحقيق أهدافها المتعددة كمبدأ الموازنة العامة بين تنظيم مواردها المتاحة وحسن تخصيص نفقاتها، ومنه كأداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

يتطلب تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد إتباع سياسة زيادة إيرادات الدولة عن طريق تنويع مصادر الجباية والتقليص من الجباية البترولية، العمل على محاربة التهرب والغش الضريبي، و ترشيد النفقات بتوجيهها نحو المجالات التي ترفع من النمّو الاقتصادي و تحسين مستوى معيشة الأفراد خاصةً ذوي الدخول الضعيفة.

أولا: تطور المؤشرات المالية الداخلية:

كان لتدخل الدولة في الاقتصاد الأثر الواضح على موازنة الدولة عبر زيادة حجم النفقات العامة، التي عرفت حصتها في إجمالي الناتج المحلي تطورًا ملحوظًا تراوحت من 25% سنة 1990 إلى 37% في 2010 ثم 42% سنة 2016 . ممّا لا شك فيه أنّ الموازنة العامة تتسّمُ بتأثرها الكبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، فكلّما كانت الأسعار مرتفعة انعكس تحسن في الوضعية المالية العامة جراء تحقيق فوائض في الموازنة العامة وصبها في صندوق ضبط الإيرادات (FRR) وأن تحتفظ بوضعية مالية خارجية جيّدة لبنود ميزان المدفوعات بفضل احتياطات الصرف، وهذا ما عاشته الجزائر منذ حوالي 13 سنة (2001- 2014).

والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعاره، وهذا ما يكشفه الجدول الموالي:

الجدول رقم: 1

تطور الموازنة العامة للدولة (2013- 2017) **الوحدة:** مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة منها:	3895.3	3927.7	4552.5	5011.5	5612
إيرادات المحروقات	2031	2091.4	2354.6	2482.2	2433.6
النفقات العامة	6024.1	6995.8	7656.3	7297.5	6662.07
رصيد موازنة الدولة	2128.8-	3068-	3103.7-	2286-	1050.03-

Source : solde global du trésor : situation des opérations du trésor fin novembre 2017.ministère des finances direction générale du trésor.

تبيّن أرقام هذا الجدول وجود عجوزات خطيرة مستمرة في رصيد موازنة الدولة وتكشف هشاشة كبيرة للمالية العامة، وهذا العجز ينحصرُ أولاً في الإيرادات العامة بنسبة 33.2 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2014 مقابل 29% في 2016 وأيضًا في إيرادات الجباية البترولية بحوالي 30% بانخفاض سعره إلى ما يقارب 45 دولار للبرميل سنة 2016 عما كان يتجاوز 100 دولار للبرميل سنة 2014، فانتقلت نسبته من 66% سنة 2012 إلى 35.3% سنة 2016 ، وكما انحصر هذا العجز في الإفراط في النفقات العامة، فكانت تمثل 43.6% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2012 لتنتقل إلى 40.6% سنة 2014.ومنه سجل رصيد الموازنة عجزًا بلغ 2286.4 مليار دج أيّ 13.5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2016، أيّ بانخفاض قدره 3.6% مقابل عجزًا قياسيًا بلغ 3103.7 مليار دج في 2015 أيّ 15.3% من إجمالي الناتج المحلي أيّ بزيادة تقدر ب 9.4% على الرغم من الارتفاع في الإيرادات العادية وانخفاض نفقات التجهيز العمومي، ممّا نتج عنه تراجع طفيف للعجز في 2016؛ في حين تواصل تراجع سعر البترول ممّا جرّ وراءه عجوزات جدُّ خطيرة في الحسابات الخارجية ،وبالتالي انعكس على الحسابات المالية العامة كما وضحناه أعلاه.

ثانيا: تطور المؤشرات الاقتصادية الخارجية:

يهدف التوازن الخارجي إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات عبر مختلف المعاملات الاقتصادية التي تقام بين اقتصاديات دول العالم من خلال بنود هذا الميزان، ليعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية كما هو مبّين في الجدول التالي:

الجدول رقم : 2

المعاملات الخارجية للجزائر **الوحدة:** بالمليار دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات منها	71.736	64.867	60.129	34.565	29.311	32.9
صادرات محروقات	70.583	63.816	58.462	33.081	27.918	21.3
إجمالي الواردات	51.569	54.987	59.670	52.649	49.437	48.7
رصيد ميزان التجاري	20.167	9.880	0.459	-18.083	-20.127	-15.8
الرصيد الخارجي الجاري	12.418	1.153	-9.277	-27.289	-26.217	- 21.76
رصيد حساب رأس المال	0.361	0.000	3.396	-0.247	0.186	0.334
رصيد ميزان المدفوعات	12.057	0.133	-5.881	-27.537	-26.031	-23
إجمالي احتياطات الصرف	190.661	194.012	178.938	144.133	114.138	97.3
متوسط سعر البرميل	111.045	108.971	100.234	53.066	45.005	54.053

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

من خلال قراءتنا لهذه الأرقام، نلاحظ التدهور الحاد المستمر لأسعار البترول في سوق النفط العالمية الذّي بدأ يعرفه الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من سنة 2014 مجسدا في تطور عجز ميزان المدفوعات منذ 1998 بمقدار 5.881 مليار دولار وتواصل عبر السنوات ليصل هذا العجز إلى مبلغ 26.031 مليار دولار سنة 2016 نتيجة انخفاض صادرات المحروقات من 70.583 مليار دولار في 2012 إلى 58.4 مليار ثم إلى 21 مليار دولار سنة 2017، ممّا انعكس هذا الانخفاض الكبير على الرصيد الخارجي الجاري وعلى الاحتياطات الرسمية، وليصبح مبلغه 97 مليار دولار في سنة 2017؛ ورغم هذه العجوزات القياسية سمح هذا المستوى من الاحتياطات بتخفيف آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الوطني.وحسب انتقادات صندوق النقد الدولي أنّ الجزائر لا تملك آفاقًا طويلاً في استغلال وتسويق النفط كمادة إستراتيجية.[6]

1. آثار الدولة الريعية على قطاع النفط:

تشير الأرقام الإحصائية إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، باعتباره مورد وحيد للتصدير وتوزع مداخليه على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ ولكنّه يتأثر بالصدمات الخارجية بشكل مستمر، فبمجرد حدوث تراجع في أسعاره تنعكس مباشرةً على المؤشرات الاقتصادية الخارجية، وبالتالي على المستوى المحلي، ممّا يصيب ويشلّ الاقتصاد الكلي كمؤشر النمّو الاقتصادي الذّي سجل 3.8% سنة 2014 ليتدهور ويصبح 3.3% سنة 2016 و 2.2% سنة 2017، كما تمثل مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي نسبة 34.2% سنة 2012 لتنخفض وتصل 27% سنة 2014 ثم إلى 17.4% سنة 2016، حيث تمّ تمويل هذا العجز في حدود 58.1% من اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات والذّي بلغ 740 مليار دج كحد أدنى في نهاية 2016 والباقي

باللجوء إلى القرض الوطني للنمّو الاقتصادي، أيّ تآكلت قدرة التمويل هذه التي أصبحت لا تمثل سوى 4.3% من إجمالي الناتج الداخلي بما يقارب 4900 مليار دج في ظرف ثلاث سنوات (2014- 2016).[7]

تترجم هذه الأرقام على أنّ الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بما أنّ الدولة الريعية هي التي تعتمد على المورد الطبيعي بنسبة تفوق 30% من إجمالي الناتج الداخلي، وهو ما يؤدي إلى إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية لتصحيح الاقتصاد وتأهيله للتنويع والتصنيع.[8]

ويمكن القول أنّ هذا القطاع يحدّد مصير الاقتصاد الوطني باعتباره قطاع استراتيجي لنمّو الاقتصاد من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي، وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى (كالصناعة والزراعة والسياحة) في خلق القيمة المضافة، وهو مما يؤدي إلى قصور الجهاز الإنتاجي في تلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطن خاصةً وحماية الفئات الهشة.

المحور الثالث : وزن سياسة الدعم في السياسة الاقتصادية

تعطي الدولة الأهمية والأولوية للتحويلات الاجتماعية بهدف إيجاد حلول لمشاكل المواطنين، فتتدخل من خلالها لتسهيل توفير الخدمات الأساسية كمحاربة الفقر، ضمان الصحة، توفير السكن والتعليم، منها: النقل المدرسي، الإيواء، الإطعام والمنح ...الخ تعبيرا عن تلبية احتياجات المواطنين وخدمتهم والعمل على توفير الحياة الكريمة لهم، فلهذا كانت تخصّصُ من موازنة الدولة نسبة معتبرة لا تقل عن 20% منذ سنة 2000 إلى غاية 2017، وبالمقابل بدأت تعرف منذ سنة 2014 انزلاقًا حادًا لأسعار النفط، فسجلت عجزًا في موازنة الدولة لتتأثر في إيراداتها وأصبحت لا تغطي النفقات العامة. ممّا يستدعي مراجعة نموذجها الاجتماعي والاقتصادي بسرعة حتى لا تؤثر هذه التحويلات بالنمّو الاقتصادي ما دامت الدولة مسرّة على متابعة نهج توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لحماية الفئات الهشّة، انطلاقا من مبدأ الدولة الاجتماعية.

أولا :سياسة الدعم الاجتماعي المكلّفة للدولة:

تعتبر النفقة مكسبًا اجتماعيًا يجسدُّ واجب الدولة تجاه المواطنين، وتعتمد النفقة على السياسة الاجتماعية، إذ تعمل على مراعاة الفئات الهشّة بوجود آليات في سياسة الدعم الاجتماعي عن طريق الإنفاق العام خلال الفترة 2012 - 2018 كما هو مبيّنًا في الجدول التالي:

الجدول رقم :3

تطور حجم التحويلات الاجتماعية **الوحدة:** بالمليار دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الدعم	1560.9	4800	1671.5	1731	1800	1630.8	1760

Source : Economie, Les transferts Sociaux en Chiffres, Journal Liberté- Algérie Com

عرفت أسعار البترول تحسنًا وحققت فوائض مالية معتبرة من النقد الأجنبي في الفترة مابين 2001 – 2014 ، الأمر الذّي أدّى إلى تخصيص مبلغ 180 مليار $، ووصل نصيب هذه التحويلات 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي لفترة (2010- 2014)؛ ولكن فيما بعد زادت التحويلات بحجم ضئيل وانخفاض نصيب التحويلات إلى 7.3% من PIB لـ (2015- 2016) أين سجلّ مبلغ العجز بـ 1050.3 مليار دج وما يعادلُ 10 مليار دولار سنة 2017 في الموازنة العامة. وهو ما أدّى بالخبراء الاقتصاديين المحليين والأجانب نقد آليات سياسة الدعم من حيث:

- نوع السياسة المتبّعة من قبل السلطات العمومية؛
- أموال باهظة مكلّفة لموازنة الدولة.

حسب نتائج دراسة بريطانية التي توصلت إلى أنّ 80% من الدعم موجّه للأغنياء و20% موّجهة للطبقة الهشّة، أيّ أن الأغنياء يستفيدون 6 مرات من الدعم أكثر من الطبقة الهشّة، لأنّها سياسة يستفيد منها كلّ فئات المجتمع بدون استثناء وهذا ما ينطبق على الجزائر[9] ، ممثلة في سياسة الدعم غير المباشر الموّجه للأسعار النهائية للسلع الواسعة الاستهلاك، وهو عكس الدول التي تدعم الإنتاج لدفع تنافسية الجهاز الإنتاجي في مختلف فروع القطاعات وترك الأسعار لقواعد السوق.

تطبق سياسة الدعم غير المباشر في الجزائر على بعض المواد والمنتجات الغذائية بنسب عالية عن أسعارها، وفارق السعر تدفعه خزينة الدولة بواسطة الدعم منها:

أ. دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية الواسعة الاستهلاك (الخبز، الدقيق، الحليب، السكر والزيت...الخ)، فمثلاً الخبز يحدّد سعره بـ 8.5 دج للوحدة الواحدة، في وقت تصّل تكلفته إلى 25دج ، والفرق بـ 16.5دج وهو ما يكلّف الدولة مليار دولار سنويًا،[10] لأنّهُ دعما معمما ويستفيد منه كلّ طبقات المجتمع ، خاصة المنتجين منهم لمادة الخبز .

ب. دعم الماء، الكهرباء ومواد الطاقة: يتراوح استهلاك العائلات للكهرباء بين 2دج و3.20دج للكيلوات؛ ولكن يكلّف الدولة أسعار عالية ، وهو ما يعبّر عنه بالدعم للرعاية الاجتماعية وتكون تسعيرة فاتورة الكهرباء مكلّفة لكلّ مستهلك، ممّا أدّى إلى عجز مؤسسة سونلغاز، ونفس الشيء بالنسبة لسعر الوقود يباع بـ 40دج للتر البنزين؛ ولكن خزينة الدولة تدفع بين 60دج إلى 80دج للتر، والفرق تدعمه الدولة، أيّ ما يكلفها 11% من إجمالي الناتج الداخلي، عالميًا ترتب الجزائر الدولة الثالثة بعد العربية السعودية وفنزويلا في تدعيم البنزين.[11]

وتقدر دعم الطاقة أكثر من 15 مليار دولار وتشمل:[12]

- 6.30 مليار $ لدعم سعر للوقود.
- أكثر من 7.50 مليار $ لدعم الغاز الطبيعي .
- 1.54مليار $ لدعم التوازن لشركة سونلغاز.

وهذا الدعم المعمم على كلّ الطبقات لتستفيد منه كلّ شرائح المجتمع.

ج. دعم السكن، النقل، التعليم، الصحة والتشغيل: هي كذلك تعبّرُ عن نفقة اجتماعية تنفقها الدولة على المواطن، وتقدمها في النهاية على شكل خدمة في إطار تحسين مستوى معيشتهم، أيّ نفس المنطق يطبق على جميع السلع ويعتبر دعمًا معممًا والاستفادة

منها بدون استثناء. عمومًا إنّ سعر الدعم يستفيد منه الجميع دون تمييز، نظرا لمعدلات الاستهلاك العالية عند الطبقات الغنّية أو المتوسطة، وهذا الأمر ينطبق على كلّ من الوقود والمواد الغذائية بنفس المنطق. وهذا ما يبّين أنّ التحويلات الاجتماعية هدفها هو تعديل سلم المداخيل الموزعة دون التمييز بين العائلات الهشّة والأغنياء وبين المستهلكين والصناع.[13]

وشدّد صندوق النقد الدولي على ضرورة مراجعة وإصلاح سياسات الدعم التي تطبقها الجزائر، وذلك لضمان استفادة الفئات الفقيرة والمعوزة التي تحتاج فعلا إلى الدعم، وتفادي تمييعه وتسربه.[14]

ثانيا: تقييم سياسة الدعم في الجزائر:

قام الخبراء الاقتصاديون المحليون والهيئات الدولية ، بانتقاد نظام الدعم غير المباشر، وذلك بعد تقييم طريقة عمله ونتائجه على الاقتصاد.

1. طريقة عمل نظام الدعم: بعد تصريح وزير المالية على مواصلة الدولة في إتباع نفس النهج لنظام الدعم الاجتماعي، بالاعتماد على موازنة الدولة لتشكيل المخصّصات المالية الموّجهة للتحويلات الاجتماعية، علما أنّ هذا الدعم يكلّفُ الخزينة العمومية 30% من إيرادات العملة الصعبة.[15] وهو ما يعبّرُ عن أنّ الاقتصاد مازال مرتبط بتقلبات أسعار النفط دوليًا، رغم الأزمة المالية التي تضرب الجزائر و التي تهدّدُ النمّو الاقتصادي ، وذلك لانعدام تجسيد حقيقة الأسعار ممّا يؤدي إلى تفاقم حجم التبذير ما دامت الدولة تتدخل بقوة في النشاط الاقتصادي لأنّها تدعم الأسعار النهائية وتسدّد الفرق بين تكلفة الصنع والسعر المدعم ليستفيد منها الجميع دون تمييز، ودون استهداف الفئات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى[16] تبذير موارد نادرة نتيجة انعدام تخصيصها لمستحقيها وضبط حجمها لتعدد الثغرات وهو ما جاء في مداخلة حرشاوي عبد الكريم عن التبذير لسنة 2014.يعبّر تطبيق الدعم على الجميع عن هدر الموارد وتفاقم حجم النفقات، ويؤدي إلى عدم التحكم في النفقات و ترشيدها ولا يعود بالأثر إيجابي على النمّو الاقتصادي.[17]

2. نتائج الدعم على الاقتصاد: تظهر نتائج الدعم من خلال آليات عمل هذا النظام الذّي تنبع منه سلبيات عديدة نتيجة تأثير الإنفاق العمومي على النمّو الاقتصادي وذلك بسبب [18]

- تعاظم دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛
- تنامي الأنشطة غير المنتجة بحثًا عن الريع؛
- تنامي حجم الاقتصاد الموازي؛
- انعدام المنافسة في خلق قيمة مضافة؛
- تدني كفاءة الأسواق: سوق السلع، سوق العمل وسوق رؤوس الأموال.

ومن خلال النتائج التي قامت بها وزارة المالية عند تقييمها لسياسة إعادة توزيع الدخل استخرجت العناصر التالية:

- سياسة غير فعالة لأنّها غير عادلة ، ويستفيد منها كلّ طبقات المجتمع بدون مراعاة الطبقات الهشّة ، وهدفها الأساسي هو تعديل سلم المداخيل الموزعة فقط ؛
- سياسة غير كفؤة، لأنّها تشجع على الاستهلاك المفرط والتبذير لأنّ النظام لا يعكس الأسعار الحقيقية للإنتاج؛
- سياسة غير اقتصادية لأنّها تشوه منطق السوق وتعيقهُ.[19]

ونتوصل من خلال ما سبق إلى حصر سلبيات الاقتصاديات الريعية النقاط التالية:[20]

- الارتفاع المفرط في الإنفاق العام؛
- ارتفاع تكلفة الدعم بسبب تعميم النظام على كافة الطبقات ؛
- الازدواجية في الاقتصاد وتميزه بقطاع نفطي متطور؛
- نسبة صادرات النفط تفوق 80%؛
- اقتصاد هشّ في تكوين الثروة.

لهذا شدّد صندوق النقد الدولي على أن تعيد الجزائر النظر في آليات الدعم وطرقها، بحيث أنّها تملك آفاقًا قصيرّة في مجال استغلال البترول، ومن ثم فهناك ضرورة ملّحة ومستعجلة لإحداث إصلاحات في سياسة الإنفاق العمومي ، مضيفًا بأنّ هناك إمكانية لتمويل نفقات أكثر تحديدًا وحماية أفضل للفئات الفقيرة، فضلاً عن دعم نفقات الإنتاج لضمان حقوق الأجيال حينما ينضبُّ احتياطي النفط في البلاد.[21]

ثالثا: إصلاح سياسة الدعم: الانتقال من الدعم غير المباشر إلى الدعم المباشر

تستند إستراتيجية التنمية في الجزائر على النموذج الاقتصادي للنمّو الممتد بين 2016 إلى غاية 2030 والذّي يطمح إلى:[22]

- الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة التي تعتمد على التنويع في الصادرات لتمويل النمّو الاقتصادي ؛
- الاستقلال عن قطاع المحروقات الذّي يساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج الداخلي وأكثر من 95% من احتياطات الصرف من النقد الأجنبي؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات لوقاية الاقتصاد من الصدمات الخارجية؛
- أن تصبح الجزائر دولة قوية اقتصادية ناشئة في آفاق 2030.

من خلال هذا النموذج تحاول السلطات البحث عن وسائل ابتعاد الاقتصاد الوطني عن القطاع النفطي، وإيجاد مصادر جديدة لتمويل النفقات العمومية؛ علما أنه تمّ تسجيل عجزا بنسبة 20% في الموازنة العامة بين النفقات والإيرادات في سنة 2017 ، ومع ذلك تخصّصُ خزينة الدولة حوالي 15 مليار دولار سنويًا تحوّل لدعم الأسعار النهائية للمواد الواسعة الاستهلاك.

أصبح هذا الأسلوب لا تتحمله الدولة وغير قادرة على الإنفاق في وسط المتغيرات الاقتصادية الحاصلة لسعر البترول، وبالإضافة إلى الانتقادات الموضوعية الموجهة من قبل الخبراء الاقتصاديين والماليين حول الدعم السابق، لأنّ نجاعته محدودة كأداة للحماية الاجتماعية ولا يصل بالضرورة إلى الفئات المعوزة، وإذا وصلت ستكون المواد المدعمة أقل نوعية.[23] و لذا أصبحت الحكومة أمام حتمية التوجه إلى سياسة الدعم المستهدف و اتخذت خطة عمل المتمثلة في الإجراءات التالية :

1. **ترشيد النفقات**: أيّ مراجعة سياسة الإنفاق العمومي، بغية الحد من تبذير الموارد النادرة عن طريق:

- التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ؛
- تقليل تكاليف الخدمات في الإدارات العمومية، كخدمات الهاتف والطاقة (الكهرباء والغاز)، الماء، النقل والاتصال... الخ وتأجيل بعض المشاريع الكبرى التي لا تشكلُّ أولوية المواطن؛

- تقليص فاتورة الواردات أين وصلت 69% لسنة 2014، لتصبح 40% في 2016 بمقدار 35 مليار دولار ووصولها إلى 30 مليار سنة 2018 عن 45 مليار دولار في 2017،[24] وذلك من خلال إلغاء رخص الاستيراد مع الاستيراد مع بداية 2018، واستبدالها بممنوعات الاستيراد لبعض المنتجات واحتوت القائمة على 851 منتج في 2017 بغيّة تشجيع وحماية السلع المحلية؛
- تحسين تحصيل الضريبة العادية خصوصًا الضريبة المباشرة على أرباح الشركات، والضريبة غير المباشرة الداخلية؛
- ترشيد مختلف الإعفاءات الجبائية والجمركية، بغيّة توسيع الوعاء الضريبي وتحفيز الاستثمار المنتج.[25]

سجلت النفقات الجارية ارتفاعًا في سنة 2014 بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثم بدأت تتراجع إلى أن وصلت 0.99% في سنة 2016، في حين عرفت نفقات المستخدمين زيادة بنسبة 5% ونفس الشيء فيما يتعلق بنفقات التجهيز ارتفاعًا إلى أن تنخفض في سنة 2016؛ باستثناء النفقات الأخرى التي ارتفع مستواها بنسبة 91.5%.

ولضمان استدامة المالية العامة على المدى المتوسط، قرّرت السلطات تسقيف نفقات التجهيز و تقليص نفقات التسيير بنسبة 4% و ذلك بتخفيض نفقات الإدارات بما يساوي 20% بين سنتي 2016 و 2017 .

ومن التدابير المعتمدة في سياسة ترشيد الإنفاق الاجتماعي تصحيحها هو الانتقال إلى نموذج الدعم المباشر الجديد والذي يتميّز ب :

- عدم تعميمه على كلّ المواطنين وتصل الإعانة لمستحقيها لتحسين القدرة الشرائية ،حتى لا يمثل عبء على موازنة الدولة؛
- عدم الاتكال على الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛
- عدم دعم الأسعار النهائية لسلع الواسعة الاستهلاك، ممّا يؤدي إلى إهمال المنتج المحلي عن طريق تبذير الموارد المالية، بل دعم الإنتاج في مختلف الفروع لدفع تنافسية الجهاز الإنتاجي.

2. الحلول المقترحة لنموذج الدعم المستهدف: إنّ الإسراع في إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي في ظلّ تدهور أسعار البترول ، بهدف تقليلها على الأقل 10 مليار دولار وتصحيح الموازنة العامة خلال ثلاث أو أربع سنوات قادمة ابتداءً من سنة 2019، وتخفيض الدعم على البنزين يكون سنة 2019؛ وأمّا على السلع الأخرى في سنة 2020.

تقوم الحكومة بتحضير الملف لآفاق 2020 وذلك بتحديد الفئات المستحقة والمستفيدة بعد تصنيفهم، ويستند هذا البرنامج المقترح تطبيقه على ولاية نموذجية ابتداءً سنة 2019 في المرحلة الأولى، ثم تعميمه على الولايات الأخرى في المرحلة الثانية حسب ما أشار إليه وزير المالية عبد الرحمان راوية.[26] لكن المشاكل التي يتلقاها عمل الفريق[27] هو افتقاده لبنك معلومات يحدّدُ عدد العائلات الهشّة التي يجب أن تستهدفها سياسة الدعم وتستفيد من الإعانات النقدية خوفا من ارتكاب بالأخطاء.

وحسب الخبراء الاقتصاديين تتمُّ بمرحلتين:

- تحديد المعايير (الكفاءة والفعالية) الأساسية للتصنيف الاقتصادي ؛
- تحضير البطاقة الوطنية لحصر المستفيدين بعد الحصول على المعطيات من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الصندوق المحلي ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومديريات الرعاية الاجتماعية (DAS).

ومنه جاءت مبادرات من طرف مجموعة رجال الأعمال "نبني" "Nabni" وأعدّ نموذجًا مع مراعاة خصوصيات السياسة الاجتماعية والمحافظة على العدالة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ويكلّفُ خزينة الدولة 5% من إجمالي الناتج الداخلي وذلك بإعطاء اقتراحين:[28]

الاقتراح الأول: يعتمد هذا الحلّ على استهداف تدريجي للعائلات وتقدّر نسبته بين 30% إلى 40% من الطبقة الهشّة، وتحاول تغطية 40% من العائلات التي تتحصل على دخل أقل من 60000دج شهريًا- المصرحة بها لدى المصالح المعنية، أيّ 4 ملايين من العائلات بتكلفة 2.4% من إجمالي الناتج المحلي.

وتتم الطريقة بإعداد قاعدة البيانات يمكن استغلالها مستقبلاً، ويبنى على أساسها نظام معلوماتي فعال لمدة تتراوح بين 5و10 سنوات، وبذلك تمنح إعانة مقدّرة بـ 12000دج شهريًا للعائلة و15000دج شهريًا للعائلات التي يفوق عددهم 9 أفراد.

الاقتراح الثاني: يسمح هذا الاقتراح بتقديم الإعانة النقدية إلى كلّ مواطن وبناءًا على الدخل الفرد المصّرح به عند المصالح المعنية، والمقدّرة بـ 2000دج شهريًا للفرد الواحد و1200دج شهريًا للأطفال الأقل من 15 سنة و2400دج شهريًا للطفل الذّي يتجاوز عمره 15 سنة.

يعتبر الاقتراح الثاني أسهل من الأول من حيث الاستهداف، باعتبارها تمنح الإعانة النقدية للجميع باستثناء الأغنياء وكما أنه يتفادى الوقوع في الأخطاء، وبالمقابل يكلّف أموال مرتين عن الاقتراح الأول، وممّا يسمحُ للدولة باقتصاد حوالي 8% من إجمالي الناتج الداخلي، بما أنّ نموذج Nabni يكلّف الدولة 5% من إجمالي الناتج الداخلي والدولة خصّصت حاليًا نسبة 13% كحد أدنى من إجمالي الناتج الداخلي وتوجيهها للاستثمارات التي سجلت انخفاضًا لتصل إلى 1400 مليار دج في 2017 عن 3500 مليار دج في 2015 و1900 مليار دج في 2016،[29] وهذا رافقه تراكم ديون لدى المتعاملين الاقتصاديين المختلفين.

نستنتج مما سبق أنّ تحضير نموذج الدعم ليس بالأمر السهل، لأنّ ملف نظام الدعم يتطلب جمع مختلف المعلومات والبيانات اللازمة والكافية في تشخيص ووصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحكم فيها حتى تسمح لصناع القرار بتصميم مراحلها، وبالتالي تحقيق أهدافها. ممّا أدّى بالخبراء انتقاد خطة عمل الحكومة لعدم ارتكازها على المعايير الاقتصادية ذات الكفاءة والفعالية، وكما ينصحُ الخبراء بعد استيراد أحد النماذج دون مراعاة الطبيعة الاجتماعية أثناء تحضير لمثل هذا البرنامج؛ رغم وجود تجارب عديدة وحققت نجاحًا في استهداف الفئات الأكثر هشّاشة من المجتمع ليقدم لها أقصى دعم عن الفئة المتوسطة و الغنية ، أيّ لمستحقيها عن طريق فتح حساب بنكي على أساس 6 أفراد للأسرة، وذلك لضمان العدالة في المجتمع وانعكسّ إيجابيًا على الفعالية الاقتصادية، واختارت سياسة رفع الدعم النهائي للأسعار بصفة تدريجية خلال الفترة 2008 إلى 2015 وهي متمثلة في التجربة الإيرانية التي تعتمد على قطاع النفط وأنّها دولة ريعية مثل الجزائر.[30]

الخاتمة : يستند تطبيق نظام الدعم المستهدف إلى إقناع الرأي العام بأهمية هذه الإصلاحات وزيادة فرص الاستفادة منه بطريقة عادلة، وذلك بتعزيز الشفافية في إعلام المواطن عن تكاليف الدعم ومنافع إصلاحه حتى يؤدي إلى التحكم في المخصصات المالية الموّجهة للتحولات الاجتماعية في ظلّ استمرار تراجع الموارد بواسطة التحكّم والترشيد العقلاني للنفقات العامة وضبطها حتى تصل

لمستحقيها بغية تفعيل سياسة الدعم، وتصبح فعالة لتساهم في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للسياسة العمومية.

1. **النتائج**: يمكن حصر جملة النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

– إبراز أولوية السياسة الاجتماعية، باعتبارها أداة فعالة تعتمد عليها الجزائر لتنظيم الهياكل الاجتماعية وتلبية رغبات المواطنين في مختلف المجالات؛

– جاءت الإعانات على أساس تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق الإنفاق عليها رغم تراجع الموارد وهو ما يجسدُّ مبدأ الدولة الاجتماعية؛

– اعتماد نظام الدعم غير المباشر على الريع النفطي، وهو ما يشجعُ تفاقم حجم التبذير في الموارد المتاحة؛

– انعدام التخصيص الأمثل للموارد نتيجة نقص المختصين رغم تدهور أسعار البترول .

– تدعم الأسعار النهائية للسلع الواسعة الاستهلاك وهو ما يضعف الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية ويفقد روح المنافسة في الأسواق الرسمية لانعدام فعاليتها؛

– أصبح الدعم المعمم غير قادر ضمانه بنفس النهج، ممّا يصعب تحقيقه بموازنة الدولة، وبالتالي يعيق السيّر الجيّد للاقتصاد. ومنه زيادة الضغط على الإعانات، ممّا ينعكس سلبا على النمّو الاقتصادي.

– قدمت انتقادات من خلال زيادة المنافع الاجتماعية للحكومة دون مراعاة النمّو الاقتصادي.

2. **الاقتراحات**: من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح ما يلي:

- لا بدّ من وضع خطة عمل تحتوي على كافة الإمكانيات المادية والعلمية والمعلومات الكافية عن الأوضاع الاجتماعية مع مشاركة الرأيّ العام؛
- حتمية إصلاح نظام الدعم المعمّم نتيجة الضغوط الواقعة على توازنات الاقتصاد الكلي والمالي، وبفعل تفاقم أعباء التحويلات الاجتماعية على ميزانية الدولة، واستعجال استبداله بنظام التحويلات النقدية؛
- تقديم برامج بديلة قبل التغيير لتفادي المعارضة، حتى يشارك في خطوات الإصلاحات لنجاح إستراتيجية التنمية الوطنية؛
- عدم الاعتماد على المورد النفطي الوحيد للقيام بالإنفاق العام؛ بل ضرورة تنويع المصادر المالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية من شأنه تحفيز الإنتاج الوطني، ونمّو القطاعات خارج المحروقات وذلك في مساهمة خلق القيمة المضافة؛
- ضرورة الإسراع في تبني مناجمنت قادر على التسيير العقلاني للموارد المالية والتحكم في نفقات الإدارات العمومية عن طريق وضع ميكانيزمات قادرة على تسيير المؤسسات العمومية كالجامعات والمستشفيات...

قائمة المراجع

[1]- Adams robert, Social Policy For Social Work, new York, Palsgrave, 2002,P: 8.

[2]– العسوي إبراهيم ، مناقشات لجلال أمين في العولمة والدولة، العرب والعولمة، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة3، بيروت، 2000، ص: 206.

[3]- Fougea Jean Pierre, Rogard Pascal, les aides au financement, Paris, 2006, P: 17.

[4]– العوفي حكيمة، السياسات الاجتماعية، الإعانات والنمّو الاقتصادي في الجزائر، محاولة تقييم، رسالة دكتوراه في العلوم: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2015– 2016م، ص 58.

[5]-L'économie des subventions, Rapport sur le commerce mondial 2006, les subventions, le commerce et L'OMC مستخرج من موقع : www .wto.org تاريخ الإطلاع في 16 جانفي 2018.

[6]– صواليلي حفيظ، صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، نشر في الخبر يوم 14-07-2014.

[7]– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 77.

[8]– الخوري رياض، إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي، نقلاً عن مايح شبيب الشمري: تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصادالريعي في العراق 2008، ص 04 www.uokufa.edv.iq تاريخ الإطلاع في 8جانفي 2018.

[9]–رزاوي لخضر : دراسة بريطانية تنصح الجزائر برفع الدعم عن المحروقات 2015 ، ص 1 .WWW .ECHOUROUK ON LINE COM

[10]- Mebtoul Abderrahmane: Les Subventions généralisées en Algérie: Une illustration du Cancer de L'économie de rente : réflexions, Quotidien nationnal d'information 25.01.2018, P: 01.

[11]– قصاب سعدية، عيدودي فاطمة الزهراء: الكفاءة الاقتصادية للنفقات العمومية في الجزائر، نظام الدعم المباشر أنموذجا، مداخلة في الأردن، 2018، ص: 08.

[12]- Transferts Sociaux/ Que de milliards Pour acheter La Paix Sociale.

[13]–ImadaLou Samira, Exclusif: Un rapport Confidentiel dresse L'état des Lieux, Ce que Coutent Les Subventions à L'état, Journal Elwatan, 8 juin 2015.

[14]– صواليلي حفيظ: صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، مرجع سابق.

[15]- Mouhoubi Salah: 30% de la rente Pétrolière Vont aux Subventions, 2015, P:01, www.econews.com

[16]- ImadaLou Samira, opcit, Journal Elwatan,

[17]- Valenduc Christian: Subventionner, pourquoi, Comment et a quel Prix ? Revue reflets Perspectives de la Vie économique, 2004, P5, www.cairn.com

[18]– عيدودي فاطمة الزهراء : الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016م، ص: 190.

[19] - Ministère des finances: Le nouveau modèle de Croissance (Synthèse), 2016, P: 05, www.algerie-eco.com تاريخ الإطلاع في 24جانفي 2018

[20]– خالد عبد الله: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، الحوار المتمدّن، العدد 86 بتاريخ 2002.03.10، ص: 02،.

تاريخ الإطلاع في 2جانفي 2018www.alhiwar.org

[21]– صواليلي حفيظ: صندوق النقد الدولي ينتقد سياسة الدعم في الجزائر، مرجع سابق.

[22]-Service du premier ministre, Plan d'action du gouvernement 2017, pour la mise en œuvre du programme du Président de la république, www.fr.ADF-Adobe, P: 02.2017 تاريخ الإطلاع في 28 ديسمبر

[23]– بوعمرة خيرة: الجزائر ما يجب على الحكومة فعله قبل رفع الدعم عن المواد الأساسية.

https://www.tsa-algerie.com/ar/فعله

[24]- Produits interdits a L'importation Bientôt Une Première évaluation, Journal Quotidien d'el watan, mardi 23-01-2017, P: 07

[25]– بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 78.

[26]- Aghile Rania ; Transfert Sociaux/Fin des Subventions Pour Tous dans Deux ans, 24 Octobre 2017.

[27] – حسب المحلّل الاقتصادي لالماس إسماعيل، مأخوذ بقلم بوعمرة خيرة: الجزائر ما يجب على الحكومة فعله قبل رفع الدعم عن المواد الأساسية، تاريخ الإطلاع 23 جانفي 2018 https://www.tsa-algerie.com/ar/فعله

[28]- groupe Nabni propose deux Options pour le transfert monétaire direct, pour une levée des Subventions égalitaire et sans risques, journal quotidien El Watan, Lundi 26 mars 2018.

[29]- Service du premier ministre ,op cit, P: 23.

[30]– أميرة أحمد، محمد رجب: سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي على تجارب دول مضت قدما في رفع الدعم عن الطاقة بأنواعها www.ecpp.org تاريخ الإطلاع في 19 فيفير 2018 .